



السنة ٤٩ - العدد (١٢)
ديسمبر ٢٠٢٣



الدوحة - دولة قطر 11-12 كانون الأول / ديسمبر 2023
Doha-Qatar, December 11-12, 2023



مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر 12th Arab Energy Conference



الدوحة - دولة قطر - 11 - 12 ديسمبر 2023
Doha, State of Qatar - 11th - 12th December 2023



عدد خاص حول

مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر



المحتويات

في هذا العدد

6

أنشطة المنظمة

38

وجهة نظر

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 9 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك). ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها.



تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقديم الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء. وقد انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق. وانضم إليها في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (جمدت عضويتها في عام 1986) وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة.

غلاف العدد



تصدر النشرة الشهرية عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - إدارة الإعلام والمكتبة

(ISSN 1018-595X)

الاشتراك السنوي (11 عدداً)

ويشمل أجور البريد

الدول العربية

للأفراد: 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالدولار

للمؤسسات: 15 ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالدولار

الدول الأجنبية

للأفراد: 40 دولاراً أمريكياً

للمؤسسات: 60 دولاراً أمريكياً

توجه طلبات الاشتراك إلى:

قسم التوزيع - إدارة الإعلام والمكتبة،
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

ص.ب. 20501 الصفاة، الكويت 13066 - دولة الكويت

هاتف: (+965) 24959724

فاكس: (+965) 24959755

البريد الإلكتروني:

mail@oapecorg.org

موقع المنظمة:

www.oapecorg.org

[@OAPEC1](https://twitter.com/OAPEC1) [OAPEC1](https://www.instagram.com/OAPEC1)

[OAPEC](https://www.facebook.com/OAPEC) [Oapec Oapec](https://www.youtube.com/Oapec)

جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة النشر
أو الاقتباس دون إذن خطي مسبق من المنظمة.



6

تقرير حول مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر



33

اللقاءات الثنائية بين منظمة أوابك وبعض الدول العربية غير الاعضاء في المنظمة



30

اللقاء الثنائي بين منظمة أوابك ومنظمة أوبك

أجهزة المنظمة

الشركات المنبثقة:

تمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هي:

- **مجلس الوزراء:** هو السلطة العليا التي تحدد سياسات المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التي تسير عليها.
- **المكتب التنفيذي:** يتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويقوم برفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس، وينظر في الميزانية السنوية ويرفعها للمجلس الوزاري، كما يقر نظام موظفي الأمانة العامة، وتصدر قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً.
- **الأمانة العامة:** تضطلع بالجوانب التخطيطية والإدارية والتنفيذية لنشاط المنظمة، وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس. ويتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام. ويعين الأمين العام بقرار من المجلس الوزاري للمنظمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى. والأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المنظمة، وهو الممثل القانوني لها، وهو مسؤول عن مباشرة واجبات منصبه أمام المجلس. ويقوم الأمين العام بإدارة الأمانة العامة وتوجيهها، والإشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها، وتنفيذ ما يعهد به المجلس إليه من مهام. يمارس الأمين العام وكافة موظفي الأمانة العامة وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء. يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون في أقاليم الدول الأعضاء بكافة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.
- **الهيئة القضائية:** تم التوقيع على بروتوكول إنشاء الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت بتاريخ 9 مايو 1978 ودخل حيز النفاذ في 20 أبريل 1980. وللهيئة اختصاص إلزامي بالنظر في المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق اتفاقية إنشاء المنظمة، والمنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي.

انبثقت عن المنظمة المشروعات المشتركة التالية: الشركة العربية البحرية لنقل البترول في عام 1972 ومقرها مدينة الكويت في دولة الكويت، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) في عام 1973، ومقرها مملكة البحرين، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) في عام 1974 ومقرها مدينة الخبر في المملكة العربية السعودية، والشركة العربية للخدمات البترولية في عام 1975 ومقرها مدينة طرابلس في دولة ليبيا.

كلمة المهندس جمال عيسى اللوغانى، الأمين العام لمنظمة أوابك في حفل إفتتاح مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر



طاقة مستدامة وموثوقة، وهو ما يتطلب توازناً دقيقاً بين الأهداف المختلفة، مثل خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، فضلاً عن أمن الطاقة. وفي هذا الصدد تقوم العديد من دولنا العربية بتطبيق المعايير الدولية للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات وتستخدم تقنيات من شأنها الحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات، ولذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات وبين استهلاك الوقود الأحفوري وعلى الأخص النفط والغاز. فاستغلال المصادر الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة سيعزز بدون شك إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050، وبذلك ستكون هذه المصادر جزء من الحل نحو التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية لكل دولة.

ومن نافلة القول، أن التحول نحو اقتصاد دائري للكربون يوفر فرص تمكن من تطوير أنظمة طاقة جديدة قائمة على الابتكار والتقنيات التي تستخدم جميع مصادر الطاقة، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومعالجة تغير المناخ. وفي هذا الإطار، تبذل الدول العربية جهوداً كبيرة في مجال الاقتصاد الدائري للكربون من خلال نشر تقنية احتجاز واستخدام وتخزين الكربون.

سعت دولنا العربية أيضاً إلى استغلال الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية، فهناك استراتيجية عربية للطاقة المستدامة 2030، واستراتيجية أخرى للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، كما حظيت مشروعات الربط الكهربائي العربي باهتمام بالغ على أعلى المستويات التنفيذية.

ختاماً، نود التأكيد على أن دولنا العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز هي جزء من الحل في نهج التحول نحو الطاقة النظيفة، ولن تكون سبباً في مشكلة تغير المناخ، وستبقى في موقع الريادة في الجهود الرامية إلى حماية البيئة مع المحافظة على إمداد أسواق الطاقة بالمنتجات البترولية النظيفة وبما يضمن تحقيق الاستقرار والتوازن في تلك الأسواق.

يسعدني باسم منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، أن أتقدم لمقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بأسمى آيات الامتنان والتقدير على تفضل سموه برعاية أعمال المؤتمر الذي يعقد في دوحة العرب، وأنه لمن دواعي السرور أن نجتمع في هذا المكان، تأكيداً على عمق الروابط الحضارية والتاريخية بين شعوب منطقتنا العربية.

كما يسرني، أن أعرب عن صادق التهنية إلى سعادة المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، على رئاسته لأعمال المؤتمر، وللأخوة في دولة قطر على جهودهم الرائعة المبذولة لتنظيم أعمال المؤتمر وحسن الاستقبال وكرم الضيافة.

يهدف مؤتمرنا هذا إلى إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية حول قضايا النفط والطاقة للبصرة رؤى متوائمة بشأنها، والتعرف على الأبعاد الدولية للطاقة وأثارها على الدول العربية. كما يبحث المؤتمر في عدد من القضايا الهامة ذات العلاقة الوثيقة بأوضاع الطاقة ومصادرها في منطقتنا العربية، ويستعرض إمكانيات تطويرها والاستفادة منها، والمحافظة عليها، ويستكشف آفاق التعاون المتعددة في مجال صناعة الطاقة.

كما يتطرق المؤتمر إلى التطورات الدولية التي تشهدها أسواق الطاقة وما تحدثه من انعكاسات على الصعيدين العربي والدولي. ونظراً لارتباط صناعة الطاقة بموضوع البيئة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وما يثار حولها في المحافل الدولية، فقد تضمن برنامج جلسات المؤتمر ما يتيح مناقشتها من مختلف جوانبها.

إن كل تلك القضايا تتطلب منا التعامل معها بالوعي والادراك في إطار الواقع، وفي اعتقادي أن المؤتمر يوفر فرصة طيبة لتحقيق ذلك حيث يجمع بين مخططي ومنفذي سياسات الطاقة، وبين النخبة المتميزة ممن توفرت لديهم الدراية، والاختصاص، والخبرة، سواء في مؤسساتنا العربية أو المؤسسات العالمية.

تواجه دولنا العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز العديد من التحديات في المستقبل تتمثل في كيفية بناء أنظمة



مؤتمر الطاقة العربي الثاني Arab Energy Conference

الدوحة - دولة قطر - 11 - 12 ديسمبر 2023
Doha, State of Qatar, 11th - 12th December 2023



تغطية خاصة

مؤتمر الطاقة العربي الثاني

أولاً: المقدمة

بدأت فكرة عقد مؤتمر الطاقة العربي بقرار صادر عن مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في شهر مايو عام 1977. وقد تم الاتفاق على أن تقوم كل من منظمة أوابك والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالإشراف على المؤتمر وتنظيمه لتحقيق شمولية تمثيل الدول العربية ولربط الطاقة بالتنمية.

يهدف مؤتمر الطاقة العربي إلى إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية حول قضايا النفط والطاقة لبلورة رؤية متوائمة بشأنها، وإلى تنسيق العلاقات بين المؤسسات العربية العاملة في النشاطات المرتبطة بالطاقة والتنمية كما يهدف إلى ربط سياسات الطاقة بقضايا التنمية، ودراسة الاحتياجات العربية من الطاقة حاضرا ومستقبلا ووسائل تلبيتها، والتعرف على الإمكانيات العربية المتوفرة والجهود المبذولة لتطوير مصادر الطاقة، والتنسيق بين هذه الجهود.

كما يبحث المؤتمر في أوضاع الطاقة من جوانبها العديدة ذات الصلة بالتطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي، وجهود الدول العربية لمواجهة تحديات أمن الطاقة وتحولات الطاقة، وقضايا الطاقة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة. كما يناقش المؤتمر الموضوعات ذات الصلة بمصادر الطاقة العربية والعالمية، والصناعات البترولية اللاحقة، وإدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة.





الدورات السابقة للمؤتمر



قطر بإشراف المؤسسات الأربع المذكورة، وكان شعاره «الطاقة في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي». أما دورته الثالثة فقد عقدت في مايو 1985 في الجمهورية الجزائرية تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي» الذي اتخذ شعاراً دائماً للمؤتمر. وعقدت الدورة الرابعة للمؤتمر في مارس 1988 في مدينة بغداد بجمهورية العراق. وتقرر وقتئذ عقد المؤتمر كل أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، وحدد عام 1992 موعداً لعقد المؤتمر الخامس. إلا أنه تأجل إنعقاده إلى عام 1994. وتم عقد الدورة الخامسة للمؤتمر في القاهرة، جمهورية مصر العربية في مايو 1994. أما دورته السادسة فقد عقدت في دمشق، الجمهورية العربية السورية في مايو 1998. وعقدت الدورة السابعة في القاهرة، جمهورية مصر العربية في مايو 2002. والدورة الثامنة في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية في مايو 2006. أما الدورة التاسعة للمؤتمر فقد كانت في ضيافة الدوحة، دولة قطر في مايو 2010. وعقدت الدورة العاشرة للمؤتمر في أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2014، أما دورته الحادية عشر فقد عقدت في مدينة مراكش، المملكة المغربية في أكتوبر 2018. ونظراً لظروف جائحة فيروس كورونا فقد تم تأجيل عقد دورته الحالية الثانية عشر التي كان من المقترض أن تعقد في عام 2022 إلى عام 2023.

تم عقد الدورة الأولى لمؤتمر الطاقة العربي بمدينة أبو ظبي في مارس 1979 تحت شعار «العرب وقضايا الطاقة». وقد جرت على إثره إتصالات بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) للتنسيق بين أعمال مؤتمر البترول العربي الذي كان يعقد تحت إشراف الجامعة العربية منذ عام 1959 ومؤتمر الطاقة العربي، وتم الاتفاق على دمجهما معا تحت مسمى «مؤتمر الطاقة العربي» وبذلك أصبحت جامعة الدول العربية إحدى المؤسسات المشرفة على تنظيم المؤتمر، كما دُعيت في وقت لاحق المنظمة العربية للتنمية الصناعية «آنذاك» لاهتمامها بالصناعات البتروكيمياوية والكهربائية للمشاركة في الاشراف على المؤتمر. وتم عقد الدورة الثانية لمؤتمر الطاقة العربي الثاني في مارس 1982 في الدوحة بدولة





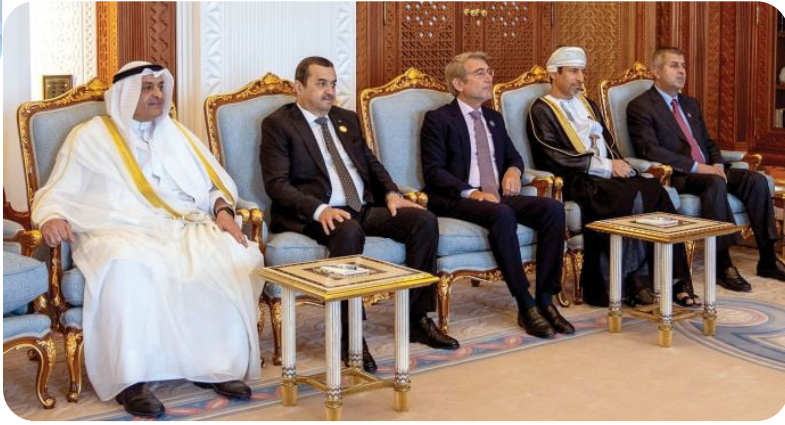
الدورة الثانية عشر لمؤتمر الطاقة العربي

العربية، والهيئات الإقليمية والدولية، كمنظمة أوبك ومنتدى الدول المصدرة للغاز ومنظمة منتجي البترول الافارقة، ومركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة، كما تم دعوة نخبة من الخبراء المتخصصين وممثلين لشركات ومراكز بحوث عربية وأجنبية، وقد قامت بتغطية فعاليات المؤتمر مجموعة من وسائل الإعلام العربية والدولية. ناقش المؤتمر العديد من المواضيع المتعلقة بتطورات أوضاع الطاقة من جوانبها العديدة ذات الصلة بالتطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي، وجهود الدول العربية لمواجهة تحديات تحولات الطاقة، وقضايا الطاقة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة. فضلاً عن الموضوعات ذات الصلة بمصادر الطاقة العربية والعالمية، والصناعات البترولية اللاحقة، وإدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية، والتطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة.

عقد مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر في مدينة الدوحة، دولة قطر، خلال الفترة 17 - 18 جمادى الأولى 1445 هجرية، الموافق 11 - 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 ميلادية، تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي». وقد قامت الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالتعاون والتنسيق الكامل مع دولة قطر المضيئة للمؤتمر ممثلة بقطر للطاقة بالإعداد والتحضير له وقد تفضل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، برعاية المؤتمر، الذي أصبح من المعالم الهامة في مسيرة العمل العربي المشترك والتعاون في قطاع الطاقة. حضر المؤتمر أصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولون عن النفط والطاقة، ورؤساء وفود يمثلون (17) دولة عربية، وهو عدد غير مسبوق يعكس أهمية هذا المؤتمر وأهمية عقده في مثل هذا التوقيت الذي تشهد فيه صناعة الطاقة تطورات وتحديات غاية في الأهمية. كما حضر فعاليات المؤتمر عدد من كبار المسؤولين في المنظمات والمؤسسات



مقابلة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر لأصحاب السمو والسعادة وزراء الطاقة بالدول العربية الشقيقة المشاركين في مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر



في مجالات الطاقة. ومن جانبهم، عبر الوزراء عن شكرهم وامتنانهم لسمو الأمير المفدى على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، واستضافة دولة قطر لهذا المؤتمر في نسخته الثانية عشرة. كما جرى خلال المقابلة، استعراض عدد من الموضوعات ذات الصلة بتطورات أسواق الطاقة العالمية.

استقبل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، أصحاب السمو والسعادة وزراء الطاقة بالدول العربية الشقيقة، المشاركين في مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، وذلك في مكتبه بالديوان الأميري صباح اليوم الاول من المؤتمر. وفي بداية المقابلة رحب سمو الأمير، بأصحاب السمو والسعادة الوزراء العرب، متمنيا لهم التوفيق والنجاح في مؤتمرهم، بما يساهم في تعزيز التعاون العربي المشترك

ثانياً: الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر



1. حفل الافتتاح

انطلقت أعمال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر المنعقد تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي»، بكلمة لمعالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة ورئيس الدورة الحالية للمؤتمر خلال حفل الافتتاح.

الخطابات العاطفية وغير الواقعية التي تدعو إلى إلغاء النفط والغاز. كما شدد الكعبي على أهمية تعزيز الاستثمارات في موارد الطاقة التقليدية التي تراجعت الاستثمارات فيها بنسبة تصل إلى حوالي 25 % خلال العقد الماضي عن دورة الاستثمار العادية، مبيناً أنه بحلول 2050 يتوقع أن يزيد سكان العالم تقريباً ملياري نسمة ما يزيد تصاعد الطلب

أشار معاليه إلى إن العالم يمر بمرحلة صراعات تزداد فيها الأهمية المحورية للطاقة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار العالمي. وأكد معاليه على أهمية صياغة رؤية واقعية مبنية على أسس علمية لانتقال عادل ومتوازن مستدام للطاقة منخفضة الكربون خاصة في مواجهة

آفاق التعاون المتعددة في مجال صناعة الطاقة إضافة الى التطورات الدولية التي تشهدها أسواق الطاقة وما تحدثه من انعكاسات على الصعيدين العربي والدولي وارتباط صناعة الطاقة بموضوع البيئة وانعكاساتها على التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وقال اللوغانى إن كل تلك القضايا تتطلب منا التعامل معها بالوعي والادراك في إطار الواقع حيث تواجه الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز العديد من التحديات في المستقبل تتمثل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة وهو ما يتطلب توازنا دقيقا بين الأهداف المختلفة مثل خفض الانبعاثات وتوافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها. وبين سعادته ان العديد من الدول العربية تطبق المعايير الدولية للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات وتستخدم تقنيات للحصول على نوعية من الوقود والطاقة منخفضة الانبعاثات ولذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال الربط بين بيئة خالية من الانبعاثات وبين استهلاك الوقود الاحفوري وعلى الأخص النفط والغاز. واختتم اللوغانى كلمته بالتأكيد على ان استغلال المصادر الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة سيعزز إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050 وبذلك ستكون هذه المصادر جزءا من الحل نحو التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية لكل دولة.

على الطاقة لاسيما في الدول النامية. وأضاف معاليه انه رغم أهمية التوجه الى مصادر الطاقة المتجددة إلا انه من الضروري الاعتراف بأنها وحدها ليست الحل الوحيد بسبب طبيعتها المتقطعة والاحتياج المستمر للمنتجات التحويلية التي تعتمد على مشتقات النفط والغاز. وقال معاليه أن دولة قطر اتخذت قرارا استراتيجيا، حيث استثمرت في صناعة الغاز الطبيعي المسال، وقد استند القرار إلى فهم واقعي لأساسيات السوق وجهود خفض انبعاث الكربون العالمية وأنه بحلول عام 2026 سترفع خطط إنتاج الغاز الطبيعي المسال الى 126 مليون طن سنويا. واختتم كلمته بالإشارة الى ان قطر تؤكد أهمية تعزيز سبل التعاون بين الدول العربية لتأمين مستقبل واعد مشيدا بدور منظمة «أوابك» وسلسلة «مؤتمرات الطاقة العربية» في رصد تطورات أسواق الطاقة العالمية وانعكاساتها على الدول الأعضاء والعمل على دعم جهود تطوير صناعة الطاقة وتبني تقنيات حديثة تدعم الشراكة بين مختلف مكونات مصادر الطاقة. من جانبه، قال الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، سعادة المهندس جمال عيسى اللوغانى في كلمته إن «المؤتمر يهدف إلى إيجاد إطار مؤسسي للأفكار والتصورات العربية حول قضايا النفط والطاقة لبلورة رؤية متوائمة بشأنها والتعرف على الأبعاد الدولية للطاقة وأثارها على الدول العربية». وأضاف سعادته ان المؤتمر يبحث ويستكشف أيضا



2. كلمات معالي وزراء الطاقة العرب في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العربي للطاقة الثاني عشر

تناوب عدد من معالي وزراء الطاقة في الدول العربية على إلقاء كلمات في الجلسة الافتتاحية لبيان جهود دولهم الموقرة في مواجهة تحديات أمن الطاقة وتحولاتها،



ويمكن إيجاز ما تم التطرق اليه في تلك الكلمات على النحو التالي:
أشار الدكتور صالح حامد علي الخرابشة وزير الطاقة والثروة المعدنية في المملكة الاردنية الهاشمية في كلمته الى إن الوقود الأحفوري لعب دورا كبيرا في تحقيق الثورات الصناعية المتعاقبة، وسيبقى العمود الأساسي في أسواق الطاقة خلال العقود المقبلة، مشيرا إلى ضرورة التركيز على التقنيات التي تعمل على إزالة ثاني أكسيد الكربون من كامل سلاسل الإنتاج والاستهلاك للوقود الأحفوري، وذلك في إطار العمل على مكافحة التغير المناخي، والذي بدأت آثاره تظهر في منطقتنا العربية، ما يستدعي التوجه نحو التحول الطاقى خلال المرحلة المقبلة، وإيجاد مصادر جديدة للطاقة الصديقة للبيئة، وتحسين كفاءة استخدامها، مع السير إلى استخدام الشبكات الذكية، وتعزيز مشاريع الربط الكهربائي، والاستناد إلى مصادر الطاقة المتجددة لتغطية هذه الاحتياجات.



من جانبه، نوه الاستاذ محمد عرقاب وزير الطاقة والمناجم في الجمهورية الجزائرية بجهود قطر في إنجاح النسخة الثانية عشرة من مؤتمر الطاقة العربي، الذي يعد مناسبة مهمة لمناقشة العديد من المحاور المهمة، وعلى رأسها تلك المتعلقة بالأمن الطاقى والتحديات البيئية، مع حرص الجميع، وفي مقدمتهم الدول الصناعية الكبرى على ضمان التوزيع السليم لإمدادات الطاقة، مع وجوب تنويع مصادرهما، في حين يرى منتجو الطاقة أن الأمن في هذا القطاع لن يكون إلا عن طريق الوصول إلى أسعار ملائمة، وتطوير البنية التحتية للمنشآت النفطية والغازية، التي بإمكانها دعم عملية الانتقال الطاقى.



بدوره، صرح الدكتور فراس حسن قدور وزير النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية بأن الطاقة تعتبر عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان، وهو ما يفسر تراجع القدرة على سد حاجة المجتمع والقطاعات الاقتصادية والخدمية في سوريا، بسبب النقص الحاد في المشتقات النفطية والغاز والكهرباء، الناتج عن الأزمة التي تعيشها الدولة خلال السنوات الأخيرة، ما يستدعي دعم هذا القطاع ورفع كفاءة الاستخدام فيه، ومواكبة التحول الطاقى الذي يشهده العالم حاليا، والتوسع بمشاريع الطاقة المتجددة، وهو أفضل أنواع الاستجابة الإنسانية لمتطلبات الشعب السوري، والخطوة الأولى لإعادة إعمار سوريا.

من جانبه، أكد معالي المهندس حيان عبد الغني السواد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط في جمهورية العراق على أهمية هذا الملتقى لمستقبل قطاع الطاقة في الدول العربية، مبيناً أن أحد أهم التحديات التي تواجه البلدان المنتجة للنفط هو التحول للطاقة البديلة، وكيفية السيطرة على النقاط المهمة لتوفير النفط والغاز، وهو ما قطع فيه العراق شوطاً كبيراً، باعتماده الوسائل التطويرية للطاقة النظيفة، من خلال العديد من المشاريع الاستثمارية في الغاز.



شدد الدكتور سعد حمد ناصر البراك نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت على أهمية التعاون بين الدول العربية في مختلف قطاعات الطاقة، ومواجهة الأعباء والمسؤوليات المفروضة على الدول المنتجة والمصدرة، والمطالبة بالمساهمة في تحقيق أمن إمدادات الطاقة ودعم النمو العالمي وازدهاره، وذلك في الوقت الذي يواجه فيه النفط كمصدر رئيسي للطاقة العديد من التحديات، التي تؤثر على نمو الطلب العالمي عليه وعلى أسعاره، نتيجة لبعض السياسات التي تتبعها الدول المستهلكة الرئيسية، داعياً إلى تفعيل التعاون العربي المشترك في شتى مجالات الطاقة، وتشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع الجديدة.



من جهته، نوه المهندس محمد عون وزير النفط والغاز في دولة ليبيا إلى دور هذا المؤتمر في توحيد الرأي حول أهداف المنظمة، والدفع بمشاريعها النفطية العربية، مؤكداً دعم دولة ليبيا لجميع خطط منظمة أوبك، في إطار الحفاظ على المصلحة العربية العليا، مشدداً على التحديات العالمية التي تواجه نشاط النفط والغاز، الناجم عن حماية البيئة والمناخ، وأخرى حسب توظيفات سياسية يصعب تفهم خلفياتها، داعياً إلى تخفيف استعمال السياسة في هذا القطاع بالذات.



في السياق ذاته، شدد المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية على أهمية قطاع الطاقة في بناء دول قوية في كل المجالات، قائلاً: إن المشاركة في هذا المؤتمر تنبع من ثقة تامة في أثره الإيجابي عربياً، ومواجهة التغير المناخي الذي يعد تحدياً جديداً، ما يتطلب منا تحقيق حاجيات الطاقة، مع تنويع مصادر الطاقة، لتتضمن الطاقة النظيفة والمتجددة والهيدروجين الأخضر.



ثالثاً: الجلسات الوزارية

تم عقد جلسيتين وزاريتين خلال أعمال مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، الأولى في اليوم الاول من المؤتمر وكانت بعنوان «التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي»، و الجلسة الثانية عقدت في اليوم الثاني من المؤتمر وكانت بعنوان « الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة»، وفيما يلي إيجاز لما دار في الجلسيتين:

الجلسة الوزارية الأولى حول «التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي»



ناقشت جلسة «التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي» آليات تطوير وتنمية الموارد الأحفورية، وتوفيرها بطرق قليلة الانبعاثات وأمنة للبيئة لتوفير احتياجات الشعوب، وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلاً عن استخدامها في الانتقال الطاقى.

وقد استهلّت أعمال الجلسة بتقديم الدكتور بسام فتوح مدير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة لورقة فنية بعنوان «تطور استراتيجيات الدول العربية المصدرة للنفط والغاز وتحولات الطاقة» مركزاً على محورين رئيسيين، أولهما الاستراتيجية المزدوجة للتنويع وزيادة مرونة قطاع النفط والغاز، وثانيهما الدور الرئيسي للنفط والغاز في تحقيق

شارك في فعاليات الجلسة الوزارية الأولى حول «التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي» والتي قام بإدارتها المهندس جمال عيسى اللوغانى، الأمين العام لمنظمة أوابك، كل من: معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر - رئيس المؤتمر، ومعالي المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية، ومعالي المهندس محمد إسماعيل، وزير النفط والغاز - دولة ليبيا، ومعالي الأستاذ هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، ومعالي الأستاذ محمد حماد، الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF).

الأهداف الرئيسية الثلاثة لمعضلة الطاقة وهي أمن الطاقة، والقدرة على تحمل تكاليفها، واستدامتها. ومن القضايا المهمة التي أشار إليها دكتور بسام قضية التنوع الاقتصادي في الدول العربية باعتباره استراتيجية فعالة للتعامل مع المخاطر المحتملة المرتبطة بتحول الطاقة، وذكر أن التنوع هو الهدف التنموي الرئيسي لمصدري النفط والغاز العرب منذ السبعينيات، مشيراً إلى أن العديد من الدول العربية قد حققت تقدماً ملحوظاً في تنوع القاعدة الاقتصادية وقاموا بإصلاحات اقتصادية عميقة. وبعد الانتهاء من استعراض الورقة النقاشية، قام أصحاب المعالي والسعادة بالتعقيب على الموضوع المطروح للنقاش، وذلك على النحو التالي:

قال معالي المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة بدولة قطر، رئيس المؤتمر إن بعض مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء؛ مثل: الشمس والرياح غير متوفرة في كثير من الدول، وغير مستدامة بها مقارنة بالطاقة الأحفورية. وأضاف، أن ثمة نقطة أساسية لا يتم التطرق إليها في التحول الطاقى، وهي كيفية استبدال المنتجات التي تخرج من النفط والغاز؛ مثل: كثير من صناعات البتروكيماويات والجلود والملابس وغيرها، التي سيكون استبدالها من الأمور الصعبة.



المهندس سعد بن شريدة الكعبي

وقال معاليه أن دور منتجي النفط والغاز هو الإنتاج بطريقة تحافظ على البيئة، وتحد من الانبعاثات الكربونية، وضرب مثلاً بدولة قطر التي تلتقط خلال الإنتاج ثاني أكسيد الكربون وتحقنه تحت الأرض بمعدل 2.5 مليون طن سنوياً، فضلاً عن أن أكثر من 75 ناقلة تستخدم الغاز المسال وقوداً، بالإضافة إلى استخدام الطاقة الشمسية بنسبة 10 % من الطاقة المستخدمة في البلاد.

ومن جهته، أكد معالي المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية، على ما تطرق له المهندس الكعبي بشأن أهمية التوازن بين تحقيق التنمية والتحول الطاقى، وتطرق إلى ممارسة الضغوط على النفط كمصدر للطاقة، وعدم النظر إلى الفحم المصدر الأكثر انبعاثاً للكربون، الذي لا تزال بعض الدول الكبرى تستخدمه حتى اليوم، ويمثل نحو 30 % أو 40 % من مزيجها الطاقى.



المهندس طارق الملا

ورأى معاليه أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة ضروري، لكن ترك الثروات الطبيعية أمر غير معقول، لذلك دعا إلى العمل على حسن استخراجها واستخدامها، وأن يكون لكل دولة مزيج مناسب من الطاقة، يحقق التنوع والاستدامة على أن يشمل الطاقة الشمسية والرياح والكهرومائية والنووية، وغيرها من المصادر. وشدد الملا على ضرورة تعاون الدول العربية وتوحيد موقفها في محادثات COP28، والتعامل مع التحولات العالمية في مجال الطاقة، والضغوط التي تمارس على الاستثمارات في الطاقة الأحفورية.



معالى المهندس محمد إمام عون



الأستاذ هشام الغنص



معالى الأستاذ محمد جمال



المهندس جمال عيسى اللوغانى

ومن جانبه قال وزير النفط والغاز الليبي، **المهندس محمد إمام عون**، إن إنجاز مشروعات الطاقة البديلة يجب أن تتم بشروط الدول النامية، بالنظر إلى أنها لم تستعد لجزء من هذه التحولات، في حين تسعى الدولة المتقدمة إلى فرضها عليها. ونبّه معاليه بأن الدراسات الخاصة بالطاقات المتجددة غير مضمونة بعد، في وقت يعتمد فيه العالم بصورة مستقرة على النفط والغاز الممكن تنظيمهما والاستمرار في الاعتماد عليهما. وأضاف، أن الطريقة المثلى في التحول الطاقى هي استخراج النفط الغاز، ومحاولة تنقيتهم من الانبعاثات الضارة.

ومن جهته، يرى **الأستاذ هشام الغنص**، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، أن تحولات الطاقة عادلة ونزيهة وشاملة، خاصة أن العالم يحتاج إلى استثمارات كبيرة في جميع مصادر الطاقة، بما فيها الهيدروكربونات، في ظل ارتفاع عدد سكان العالم وتضاعف قيمة الناتج المحلي العالمي. وشدد الغنص على أن لكل دولة مزيجها المناسب لتحقيق التحول الطاقى، ويحدد وفق مواردها وسياساتها. كما سلط الأستاذ هشام الغنص، الضوء على حجم التحدي الكبير لما يسمى «تحول الطاقة»، لافتاً إلى أن تقرير المنظمة السنوي يبين أن حجم الاقتصاد العالمي سيتضاعف بحلول عام 2045، وسيصل النمو السكاني إلى 9.5 مليارات نسمة بحلول عام 2030، وأن هذه الزيادة تأتي من الدول النامية، ما يعني انتقال 500 مليون نسمة من مناطق نائية إلى مدن جديدة.

ومن جهته أكد **معالى الأستاذ محمد جمال**، الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، على الدور الهام المناطق بصناعة الغاز الطبيعي وزيادة الاعتماد عليه كوقود نظيف ضمن مزيج الطاقة العالمي.

واختتم **الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)**، المهندس **جمال عيسى اللوغانى**، بالتأكيد على أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز تواجه العديد من التحديات في المستقبل، تتمثل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، وهو ما يتطلب توازناً دقيقاً بين الأهداف المختلفة؛ مثل: خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها. وقد شددت الجلسة على أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز هي جزء من الحل في نهج التحول نحو الطاقة النظيفة، ولن تكون سبباً في مشكلة تغير المناخ.

الجلسة الوزارية الثانية حول «الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة»



شارك في فعاليات الجلسة الوزارية الثانية حول «الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة» والتي قام برئاستها **معالي المهندس حيان عبد الغني السواد** نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط في جمهورية العراق، سعادة الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ في مملكة البحرين، ومعالي الدكتور سعد حمد ناصر البراك وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت، وسعادة الدكتور عمر فاروق ابراهيم، أمين عام - منظمة منتجي البترول الأفارقة APPO، وسعادة الأستاذ تسويوشي ناكاي، الرئيس التنفيذي، مركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة JCCP، وسعادة الدكتور عبدالله فهد الشامي المدير العام، المعهد العربي للتخطيط، وسعادة السيدة أمينة بن خضراء، المديرية العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن. المملكة المغربية.

خلالها العمل المناخي الدولي، وقدمت نبذة تاريخية وأهم المحطات لمؤتمر الاطراف، وتطرقت الى التحرك العربي في مفاوضات تغير المناخ، والفرص المتاحة للدول العربية في إطار العمل المناخي، كما عرجت على تحولات الطاقة في الدول العربية.

تم من خلال المداولات في الجلسة التطرق الى الخطوات التي قطعها عدد من الدول العربية في مجال التحول الطاقوي، مؤكداً أهمية الحفاظ على الطاقة الأحفورية كسلعة استراتيجية ورئيسية لدخل العديد من الدول العربية.

وقد استهلّت أعمال الجلسة بتقديم **المهندسة جميلة مطر**، مدير إدارة الطاقة، جامعة الدول العربية، لورقة فنية بعنوان «الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية وتداعياتها على قطاع الطاقة بالمنطقة العربية» استعرضت من



معالي الدكتور سعد حمد ناصر البراك

وفي مداخلته عبّر معالي الدكتور سعد حمد ناصر البراك وزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار في دولة الكويت عن تعجبه من الإصرار غير العادي من حرمان شعوب ودول كثيرة، أغلبها من دول العالم النامي، من مصدر أساسي للطاقة، التي تعتبر مصدراً رئيسياً للاقتصاد الذي يستطيع أن يحملها على مدى الـ 30 سنة المقبلة، وينقلها إلى الرفاهية والاستقرار. وأعرب البراك عن رفضه للمطالبات الغربية بوقف الاستثمار في النفط والغاز، مشيراً إلى أنها تتناقض مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة. وأشار الوزير الكويتي إلى الخطوات

التي قطعتها دول المنطقة في مجال الانتقال الطاقوي، فبالترامن مع امتلاكها ثروات نفطية لم تتجاهل الطاقة النظيفة، إذ إن هناك 4 دول عربية لها تجربة متميزة في تحول الطاقة. ولفت إلى أن دول المنطقة رفعت قدراتها في مجال الطاقة المتجددة 57 بالمئة ما بين 2022 و2023، قائلاً: «نحن جادون في التحول إلى الطاقة البديلة والمتجددة، مع مواصلة الاستثمار في النفط والغاز».

وقال: «إن التخلي عن الوقود الأحفوري سينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي، ويكرّس مشكلات في قطاع الطاقة واستقرار التنمية وتوفير اللازم للدول النامية». وأوضح أن التخلص من الوقود الأحفوري سيؤثر بدوره في التنمية المستدامة، لافتاً إلى إيمان الكويت الراسخ بالعمل على تقليل الانبعاثات، والحفاظ على البيئة، وضرورة معالجة مسألة الانبعاثات، عبر تطوير الحلول التقنية والرقابة الدولية.

وفي هذا السياق، لفت معالي المهندس حيان عبد الغني السواد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الطاقة ووزير النفط في جمهورية العراق إلى أهمية دعم مصادر ومشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، مُشدداً على ضرورة الحفاظ على الطاقة الأحفورية كسلعة استراتيجية للدول المنتجة لاعتماد اقتصاداتها على هذا المصدر مورداً رئيسياً لدخلها وأشار إلى أهمية قطاع



المهندس حيان عبد الغني السواد

الطاقة التقليدية وتحولات الطاقة في الدول العربية ومساراتها المختلفة بما في ذلك التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة والسوق العربية المشتركة للكهرباء والهيدروجين الأخضر.

وأكد وزير النفط العراقي مكانة إنتاج الوقود الأحفوري في الاقتصادات العربية، وقال إن الدول العربية تُنتج النفط، ولكن الانبعاثات الحرارية تأتي من الدول الصناعية التي تستخدم هذا النفط، وعليها زيادة وكفاءة معداتها للاستفادة من هذه الطاقة لتقليل الانبعاثات الضارة.

بدوره، دعا معالي الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ في مملكة البحرين إلى ضرورة فصل إنتاج النفط عن موضوع تغير المناخ، مشيراً إلى أن الدول مطالبة بالتفكير في المستقبل وتحقيق التنمية وازدهار شعوبها.

وأكد على ضرورة التفكير في السوق العربية المشتركة للكهرباء والتحول الطاقوي ليس لخدمة الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، بل لخدمة شعوب المنطقة، مؤكداً أن النفط وإنتاجه جزء أساسي من مدخل بعض الدول. ولفت إلى توجه مملكة البحرين إلى تخفيض مستويات انبعاث ثاني أكسيد الكربون بنسبة 35 بالمئة في الفترة القادمة.



معالي الدكتور محمد بن مبارك بن دينه

من جانبه تطرق سعادة الدكتور عمر فاروق ابراهيم، أمين عام - منظمة منتجي البترول الأفارقة APPO، الى مسألة التحول في مجال الطاقة، وقال نحن نسير في افريقيا في اتجاه نتقبل فيه جميع التحديات التي تنطوي عليها عملية تحولات الطاقة، واضاف انه اذا كان الهدف هو الحد من الانبعاثات علينا ان نوفر كل الامكانيات والتقنيات للدول التي هي بحاجة اليها، ولكن هذا لم نراه يحدث اليوم، ما يحصل اليوم هو استهداف للوقود الاحفوري. مشيراً الى أن القارة الافريقية يعيش فيها اكبر عدد من السكان الذين يفتقرون للكهرباء ووسائل الطبخ النظيفة على الرغم من توافر الموارد القادرة على اخراج دولنا من دوامة الفقر اذا ما تلقت الدعم اللازم. أما سعادة الأستاذ تسويوشي ناكاي، الرئيس التنفيذي، مركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة JCCP، فأشار الى أهمية أمن الطاقة وأهمية النمو الاقتصادي، وأهمية التركيز في ذات الوقت على قضايا التغير المناخي، وقال نحن اليوم نبحث لايجاد حلول لهذه القضايا بما يتوافق مع خصوصيات كل دولة فليس هناك حل واحد يناسب الجميع.



الدكتور عمر فاروق ابراهيم

من جهته قال سعادة الدكتور عبدالله فهد الشامي المدير العام، المعهد العربي للتخطيط، ان قضايا التغير المناخي هي محط انظار العالم اليوم، وما يهمنا التركيز عليه هو أنه هناك فجوات وهي تتراكم مما سيمثل تحديات لخمسين عاما قادمة، وهذه التحديات قائمة على النمو المضطرب في سكان المدن مما سيؤدي الى تزايد الطلب على الطاقة بشكل كبير.



سعادة الدكتور عبدالله فهد الشامي



سعادة السيدة أمينة بن خضراء

أما سعادة السيدة أمينة بن خضراء، المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، المملكة المغربية، فقالت كلنا يعلم ان قطاع الطاقة يعد من القطاعات الاستراتيجية ويقع في صميم التنمية والتطور لأي بلد، والوقود الاحفوري لطالما كان في صميم القضايا الجيوسياسية.

وقالت على الرغم من التحولات التي نشهدها اليوم، الا أنه جميعنا يعلم بان الوقود الاحفوري سيزل له دور متزايد ومهم في مزيج الطاقة المستهلكة عالميا لعقود قادمة. وهذا يسلط الضوء على اهمية دوره في تلبية الطلب العالمي على الطاقة وضمان أمن الطاقة.

واضافت نحن في نفس الوقت قلقون بشأن التغير المناخي ولكن نؤكد على أنه لا يوجد حل أحادي لقضية تحول الطاقة فهناك العديد من الحلول المتاحة والتي تناسب كل دولة.



رابعاً: الجلسات الفنية

تم خلال اليوم الثاني من أعمال مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، عقد أربع جلسات فنية وذلك على النحو التالي:

الجلسة الفنية الأولى: مصادر الطاقة في الدول العربية والعالم



ترأس هذه الجلسة الدكتور ميلود مجلد المدير العام للدراسات الاستشرافية، وزارة الطاقة والمناجم، ممثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في المكتب التنفيذي للمنظمة، وقد قدمت خلال هذه الجلسة خمس أوراق فنية، الورقة الأولى حول النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية والعالم، أعدها وقدمها المهندس تركي حمش خبير أول بترول، إدارة الشؤون الفنية، منظمة أوابك. والورقة الثانية حول دور الطاقة النووية في تحولات الطاقة، من اعداد وتقديم الدكتور عدنان شهاب الدين، زميل أبحاث زائر، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة. والورقة الثالثة حول الإستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية من اعداد وتقديم الدكتور سالم حامدي، المدير العام، الهيئة العربية للطاقة الذرية. والورقة الرابعة حول الطاقات المتجددة: الآفاق والتحديات، أعدها وقدمها المهندس خالد السالمي، خبير، إدارة الطاقة المستدامة، المركز الاقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. والورقة الخامسة والاخيرة



المهندس تركي حمش خبير

حول الوقود الحيوي ودوره في تحول الطاقة من اعداد وتقديم الدكتور علي هشام عبد الرحيم، باحث علمي مشارك، مركز أبحاث الطاقة والبناء بمعهد الكويت للأبحاث العلمية.



الدكتور علي هشام عبد الرحيم



المهندس خالد السالمي



الدكتور سالم حامدي



الدكتور عدنان شهاب الدين



ولمزيد من التفاصيل حول ما تم تناوله في هذه الأوراق الفنية الخمس المقدمة في هذه الجلسة، يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة «QRcode» أدناه:

الجلسة الفنية الثانية: الصناعات البترولية اللاحقة: عربياً وعالمياً



كانت الجلسة برئاسة المهندس شريف علي حسب الله شديد، وكيل الوزارة للإنتاج - وزارة البترول والثروة المعدنية - ممثل جمهورية مصر العربية في المكتب التنفيذي للمنظمة، وقد قدمت خلال هذه الجلسة خمس أوراق فنية، الورقة الأولى حول صناعة تكرير النفط: التحديات والآفاق المستقبلية من اعداد وتقديم المهندس عماد مكي، مدير إدارة الشؤون الفنية، منظمة أوابك. والورقة الثانية حول صناعة البتروكيماويات: عربياً وعالمياً. اعداد وتقديم المهندس ابراهيم عبد القادر مكي محجوب، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات. والورقة الثالثة حول تطورات صناعة الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً من اعداد وتقديم الدكتور ناجي أبي عاد، مدير عام العمليات، Petroleb Company. والورقة الرابعة حول الهيدروجين في الدول العربية : الواقع والآفاق من اعداد وتقديم المهندس وائل عبد المعطي، خبير صناعات غازية، إدارة الشؤون الفنية، منظمة أوابك. والورقة



الخامسة والاخيرة حول الهيدروجين في معضلة الطاقة الثلاثية من اعداد وتقديم السيد مصطفى عادل عامر، محلل تكنولوجيا الطاقة، منتدى الدول المصدرة للغاز .

المهندس عماد مكي



السيد مصطفى عادل عامر



المهندس وائل عبد المعطي



الدكتور ناجي أبي عاد



المهندس ابراهيم عبد القادر مكي محجوب



ولمزيد من التفاصيل حول ما تم تناوله في هذه الاوراق الفنية الخمس المقدمة في هذه الجلسة، يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة «QRcode» أدناه:

الجلسة الفنية الثالثة: إدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية

الدوحة - دولة قطر - 11 - 12 ديسمبر 2023 11th - 12th December 2023



ترأس أعمال هذه الجلسة معالي الدكتور وليد فياض وزير الطاقة والمياه - الجمهورية اللبنانية، وقد قدمت خلالها أربع أوراق فنية، الورقة الأولى حول توقعات الطلب على الطاقة في الدول العربية حتى عام 2045 من اعداد وتقديم السيد الطاهر الزيتوني، مستشار تخطيط، شركة مليئة للنفط والغاز بي.في.فرع ليبيا. والورقة الثانية حول الاستثمارات اللازمة لتطوير قطاع الطاقة في الدول العربية من اعداد وتقديم المهندس رامي العشماوي، أخصائي طاقة أول، الشركة العربية للاستثمارات البترولية. والورقة الثالثة حول الانتقال نحو الاقتصاد الدائري للكربون: الفرص والتحديات من اعداد وتقديم المهندس ماجد السويلم، زميل باحث، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية. والورقة الرابعة والاخيرة حول دور قطاع توليد الطاقة الكهربائية في تحقيق الاستدامة وأمن الطاقة من اعداد وتقديم: الدكتور محمد فرحات، مستشار مهندس أول، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.



السيد الطاهر الزيتوني



الدكتور محمد فرحات



المهندس ماجد السويلم



المهندس رامي العشماوي



ولمزيد من التفاصيل حول ما تم تناوله في هذه الأوراق الفنية الخمس المقدمة في هذه الجلسة، يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة «QRcode» أدناه:

الجلسة الفنية الرابعة: التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة



السيد نيتش بانسال



كانت برئاسة المهندس فرحات جميل عبدالله، معاون وزير النفط والثروة المعدنية، ممثل الجمهورية العربية السورية في المكتب التنفيذي للمنظمة، وقدمت خلالها أربع أوراق فنية، الورقة الاولى حول الهيدروجين الأزرق: هيدروجين ذو كثافة كربون منخفضة للغاية من اعداد وتقديم السيد نيتش بانسال، مدير قطاع تكنولوجيا الهيدروجين والغاز الاصطناعي TOPSE. والورقة الثانية حول تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها في قطاع النفط والغاز من اعداد وتقديم الدكتورة ساره حسن البنيان، محلل اول أمن المعلومات، دائرة تقنية المعلومات، مؤسسة البترول الكويتية. والورقة الثالثة حول تأثيرات تطبيق التطورات التكنولوجية في تعزيز وتكامل مصادر الطاقة المستدامة في منظومة الطاقة الحالية من اعداد وتقديم الدكتورة هبة الله خالد، مهندس أول كهرباء، الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيمائية (إنبي). والورقة الرابعة والاخيرة حول مقدرات موريتانيا من الطاقات منخفضة الكربون وفرص الاستثمار من اعداد وتقديم السيد مصطفى بشير المدير العام للمحروقات، وزارة البترول والمعادن والطاقة الموريتانية.



السيد مصطفى بشير



الدكتورة هبة الله خالد



الدكتورة ساره حسن البنيان



ولمزيد من التفاصيل حول ما تم تناوله في هذه الاوراق الفنية الخمس المقدمة في هذه الجلسة، يمكن مسح رمز الاستجابة السريعة «QRcode» أدناه:



خامساً: الجلسة الختامية للمؤتمر



حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على تفضله بالرعاية السامية لهذا المؤتمر مما كان لذلك الأثر البالغ والأهم في نجاح أعماله، وفي السير به قدماً نحو ما كان يصبو إليه الجميع. كما توجه بخالص

أختتمت أعمال مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر بكلمة ختامية لسعادة المهندس جمال عيسى اللوغانى، الأمين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، تقدم عبرها بأصدق آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى مقام

Engineer Jamal Essa Al Loughani
Secretary General,
Arab League of Petroleum Exporting Countries (ALPEC)



السمو والمعالى وزراء الطاقة والنفط والغاز على تفضلهم بالحضور والتواجد خلال جلسات المؤتمر، وعلى كلماتهم الرصينة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حول الجهود المبذولة لمواجهة تحولات الطاقة، وعلى مداخلاتهم القيمة في الجلسات الوزارية مما أعطى زخماً علمياً وأعلامياً كبيراً لهذا الحدث العربي الهام.

كما تقدم بفائق الشكر والتقدير لرؤساء المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية والدولية الذين لبوا الدعوة للمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر، وذلك تأكيداً على روح التضامن والموازة التي تميزهم، وقد كان لمساهماتهم القيمة بأفكارهم النيرة وتجاربهم العميقة في هذا المجال دوراً مهماً في إثراء أجواء الحوار البناء والمناقشات التي سادت جلسات المؤتمر.

واختتم كلمته بالتعبير عن خالص الشكر والامتنان لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان آل سعود على دعوته الكريمة لاستضافة مؤتمر الطاقة العربي الثالث عشر القادم في عام 2027 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، متمنياً للأخوة في المملكة كل التوفيق والنجاح والسداد في تنظيم المؤتمر القادم بما يضمن له النجاح وتحقيق أهدافه المرجوة.



الشكر وعميق التقدير الى معالي المهندس سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، رئيس المؤتمر، على كريم تفضله بافتتاح المؤتمر وعلى متابعتة المستمرة، كما خص بالشكر والتقدير والعرفان أصحاب

البيان الختامي للمؤتمر



في الصناعة البترولية، من خلال اقتناء التقنيات الحديثة، والحفاظ على الطاقة وترشيد استهلاكها، وإنتاج الوقود الأنظف، والحد من الانبعاثات، وتحسين الأداء في كافة مراحل هذه الصناعة.

ج. مصادر الطاقة في الدول العربية والعالم

أوصى المؤتمر في هذا الجانب بما يلي:

- سيبقى الوقود الأحفوري المصدر الرئيسي للطاقة لعقود قادمة مما يتطلب تطوير دور شركات الطاقة الوطنية وإيجاد آلية للتعاون والتنسيق فيما بينها في المجالات التقنية والفنية والاقتصادية، والاستفادة من التقنيات الحديثة وتبادل الخبرات بهدف الحفاظ على مستويات الإنتاج والعمل على توفير طاقات إنتاجية إضافية.
- متابعة التطورات الفنية والاقتصادية في مجال مصادر الطاقة المتجددة، والعمل على زيادة حصتها في مزيج الطاقة المستهلكة، وتعزيز كفاءة الطاقة.
- زيادة الاستثمار في صناعة النفط والغاز لتجنب أزمات الطاقة المحتملة، حيث يتوقع أن يظلا الركيزتين الأساسيتين للطاقة العالمية لعقود عديدة قادمة. وكذلك دعم الاستثمارات في مسارات الطاقة المختلفة لضمان أمن الطاقة المستدام، فمع تزايد الطلب، يحتاج العالم

صدر عن المؤتمر في نهاية أعماله التي استمرت على مدى يومين، بياناً ختامياً تضمن مجموعة من التوصيات يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ. التطورات الدولية في أسواق الطاقة وانعكاساتها على قطاع الطاقة العربي

أوصى المؤتمر بأن استغلال المصادر الهيدروكربونية مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة سيعزز بدون شك إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050، وبذلك ستكون هذه المصادر جزء من الحل نحو التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية لكل دولة.

ب. الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة

أوصى المؤتمر بما يلي:

- أهمية أن تتبنى كافة الدول العربية سياسات تنموية متوازنة، تشمل إدماج البعد البيئي في خطط التنمية، والاستخدام المتوازن للموارد، وتنويع الاقتصاد، ووضع المعايير البيئية الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة على أكمل وجه.
- العمل على ترسيخ المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة



إلى جميع مصادر الطاقة الأحفورية منها والمتجددة على حد سواء .

د. الصناعات البترولية اللاحقة: عربياً وعالمياً

عبر المؤتمر عن ارتياحه لما تبذل من جهود في هذه الصناعة، ويوصي بالتالي:

- أهمية تحديث المصافي القائمة و/ أو بناء مصاف جديدة، وزيادة طاقة العمليات التحويلية، وذلك بهدف الانتقال التدريجي نحو إنتاج مشتقات نفطية نظيفة، وبمواصفات أكثر ملائمة للبيئة، وتغطية حاجة السوق المحلية ولتسويق الفائض إلى السوق العالمية.
- تهيئة الظروف الملائمة للتوسع في إنتاج الهيدروجين واستخدامه، لا سيما وأن الدول العربية تمتلك العديد من المقومات لبناء اقتصاد تنافسي للهيدروجين، ولعب دور مؤثر في التجارة الدولية له مستقبلاً. ويأتي ذلك في إطار أن الهيدروجين سيكون له دور فعال في تحولات الطاقة ودعم الجهود الدولية الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخلق مستقبل للطاقة منخفض الكربون.
- أهمية تعزيز التعاون والتكامل بين شركات البتروكيماويات في الدول العربية والعمل على نقل التكنولوجيا الحديثة ودعم جهود البحث العلمي لمواجهة التحديات التي تعترض الصناعة وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

هـ. إدارة الطلب على الطاقة في الدول العربية

وفي هذا الشأن، أوصى المؤتمر بما يلي:

- ضرورة تطوير الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية الخاصة بترشيد وتحسين كفاءة استخدام الطاقة على كافة المستويات وفي جميع القطاعات، وذلك من خلال وضع الخطط وتنفيذ البرامج اللازمة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعات المختلفة.
- رسم سياسات ترشيد الاستهلاك بما يحافظ على نمو معتدل في استهلاك الطاقة، على ألا يتعارض ذلك مع برامج التنمية، ووضع الخطط والتنبؤات الدقيقة الكفيلة بتنويع قاعدة مصادر الطاقة طالما كانت ذات جدوى فنية واقتصادية.
- زيادة الاستفادة من مشاريع الربط الكهربائي القائمة، حيث لا يحتاج ذلك إلى استثمارات إضافية، مع تدعيم خطوط الربط القائمة بخطوط ربط جديدة.

و. التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على قطاع الطاقة

نوه المؤتمر بأهمية التطورات التكنولوجية وانعكاساتها على إمدادات النفط والغاز، واتخذ التوصيات التالية:

- أهمية توظيف تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتطبيقاتها في قطاع النفط والغاز، مع التركيز على كيفية تسخير الذكاء الاصطناعي لزيادة الكفاءة التشغيلية واكتساب ميزة تنافسية.
- استغلال التطورات التكنولوجية في تعزيز وتكامل مصادر الطاقة المستدامة في منظومة الطاقة الحالية. مع التأكيد على استمرار الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الطاقة.
- متابعة التطورات الدولية في مجال التقنية والاستفادة منها في حال ثبوت جدواها، في مختلف جوانب صناعة النفط والطاقة.

ي. مكان وزمان انعقاد المؤتمر القادم

تم الترحيب بدعوة المملكة العربية السعودية لاستضافة مؤتمر الطاقة العربي الثالث عشر في مدينة الرياض عام 2027، متمنياً للأخوة في المملكة كل التوفيق والنجاح والسداد في تنظيم المؤتمر القادم بما يضمن له النجاح وتحقيق أهدافه المرجوة.

وفي الختام أعرب المشاركون عن تقديرهم وامتنانهم لما قدمته دولة قطر حكومة وشعباً، ولما أحيطوا به من تقاليد كرم الضيافة الأصيلة، وحسن الاستقبال والرعاية التي لمسهها المشاركون مما كان له أكبر الأثر في تيسير أعمال المؤتمر.

سادساً: اللقاءات الثنائية على هامش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر بين منظمة أوابك والمنظمات الدولية الأخرى

قامت الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول على هامش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر بعقد عدد من الاجتماعات الثنائية بينها وبين عدد من المنظمات الدولية وبعض الدول العربية الاخرى غير الاعضاء في المنظمة بهدف تعزيز التعاون فيما بينها في المجالات ذات الاهتمام المشترك في صناعة الطاقة بشكل عام وتوحيد الرؤى في كل ما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالطاقة والبيئة وتغير المناخ.

1- اللقاءات الثنائية بين منظمة أوابك وبعض المنظمات الدولية الأخرى

استهل سعادة المهندس جمال عيسى اللوغانى، الامين العام لمنظمة أوابك، هذه الاجتماعات بالترحيب برؤساء هذه المنظمات وقدم الشكر لهم على استجابتهم للدعوة لحضور والمشاركة في فعاليات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، وفيما يلي إيجاز لما دار في تلك اللقاءات:

1-1 اللقاء الثنائي بين منظمة أوابك ومنظمة أوبك



دار اللقاء بين الامين العام لمنظمة أوابك المهندس جمال عيسى اللوغانى و الاستاذ هيثم الغيص، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، وتمثلت الجوانب المقترحة للتعاون بين منظمة أوابك ومنظمة أوبك في الوقت الحاضر التعاون في مجال خدمات البيانات ودراسات الطاقة وتوحيد الرؤى فيما يخص قضايا تغيير المناخ و البيئة، كما تم اقتراح أن يكون في المستقبل حوار للطاقة بين منظمة أوبك ومنظمة أوابك على غرار حوارات الطاقة الحالية بين منظمة أوابك وكل من منتدى الدول المصدرة للغاز «GECF» ومنظمة منتجي البترول الافارقة «APPO»، ودول الاتحاد الاوروبى EU والهند والصين.



2-1 اللقاء الثاني بين منظمة أوابك و JCCP



جرى اللقاء بين الأمين العام لمنظمة أوابك المهندس جمال عيسى اللوغانى وسعادة الأستاذ تسويوشي ناكاي، الرئيس التنفيذي، مركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة JCCP، وتمثلت الجوانب المقترحة للتعاون بين المنظمة والمركز الياباني العمل على عقد ندوات ومؤتمرات مشتركة تتناول مواضيع ذات الاهتمام المشترك .



3-1 اللقاء الثلاثي بين منظمة أوابك وكل من منتدى الدول المصدرة للغاز «GECF» ومنظمة منتجي البترول الأفارقة «APPO»



تم اللقاء بين الأمين العام لمنظمة أوابك المهندس جمال عيسى اللوغانى وكل من معالي الأستاذ محمد حمال، الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، و الدكتور عمر فاروق ابراهيم، أمين عام - منظمة منتجي البترول الأفارقة APPO، وتمثلت الجوانب المقترحة للتعاون بين الجهات الثلاث في الوقت الحاضر مجال خدمات البيانات ودراسات الطاقة وتوحيد الرؤى فيما يخص قضايا الطاقة وتغيير المناخ و البيئة.



2- اللقاءات الثنائية بين منظمة أوابك وبعض الدول العربية غير الاعضاء في المنظمة

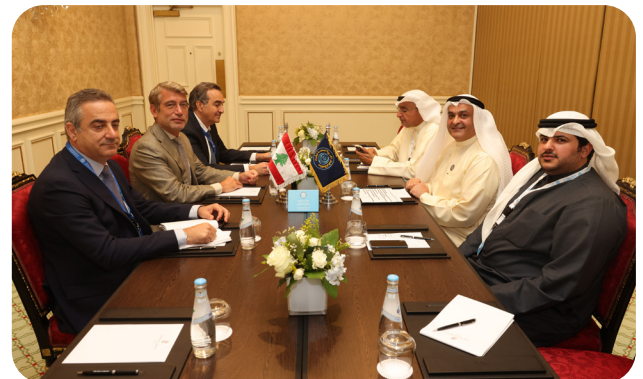


جرى على هامش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر عقد لقاءات ثنائية بين منظمة أوابك وكل من وفد المملكة الاردنية الهاشمية، ووفد الجمهورية اللبنانية، ووفد الجمهورية الاسلامية الموريتانية المشاركين في فعاليات المؤتمر، وقد تركز الحوار حول محورين رئيسيين ، أولهما تحديد مجالات التعاون المقترحة في الوقت الحالي والتي تمثلت في الآتي:

- الدعوات المتبادلة لحضور الندوات والمؤتمرات والفعاليات ذات الاهتمام المشترك.

والمحور الثاني الذي تم التداول بشأنه هو كون أن المنظمة لها خطة مستقبلية لتطوير نشاطها ليشتمل متابعتها لجميع مصادر الطاقة، وتهدف إلى التوسع في فتح المجال للدول الأخرى للانضمام إليها، يمكن النظر في إمكانية الانضمام هذه الدول العربية مستقبلاً لعضوية المنظمة،

- التعاون في تبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالطاقة، خاصة في ظل وجود بنك المعلومات لدى الامانة العامة لمنظمة أوابك.
- تبادل الدراسات والتقارير الفنية المتعلقة بصناعة الطاقة.





سابعاً: جناح مكتبة منظمة أوابك في مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر



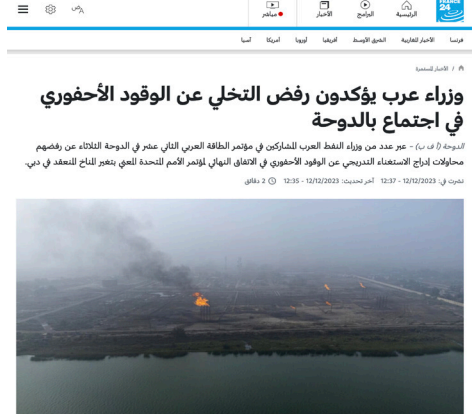
وهذا الأمر يحتاج إلى عقد مزيد من اللقاءات للمناقشة المستفيضة.

كان لمكتبة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» حضوراً بارزاً أيضاً على هامش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، حيث استعرضت في الجناح المخصص لها التقارير الاحصائية والفنية والدوريات الربع سنوية والسنوية والمجلات الشهرية والدراسات الاقتصادية والفنية التي تقوم بإعدادها وارسالها الى دولها الاعضاء ووضعها على موقع الامانة العامة على شبكة الانترنت لتعميم الفائدة وذلك من خلال توفيرها ايضا عبر روابط الاستجابة السريعة QRcodes لتسهيل اقتناء تلك المطبوعات بكل سهولة ويسر.

ومنذ ان قامت منظمة أوابك بتطبيق البرنامج الآلي Insignia في منتصف عام 2022 ، بلغ عدد عناوين الكتب التي تمت فهرستها (1174) عنواناً، منها حوالي (1000) في شكل إلكتروني، يمكن للمستفيدين المسجلين لدى المكتبة الاطلاع عليها من خلال الدخول بالحسابات الخاصة بهم. ووصل عدد المستفيدين المسجلين عبر الموقع الإلكتروني في المكتبة الرقمية (227) مستفيد. وقد اتاحت الفرصة للمشاركين في المؤتمر للتسجيل في مكتبة المنظمة من خلال رابط خاص تم توفيره على شاشة تم

ثامناً: التغطية الاعلامية للمؤتمر

شهد هذا الحدث العربي الهام زخماً اعلامياً كبيراً من خلال التغطية الاعلامية الواسعة لفعالياته من قبل وسائل الاعلام المحلية والدولية المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، وقد تم نقل فعالياته الى الجمهور الواسع على الهواء مباشرة عبر قنوات اليوتيوب وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وقد بلغ عدد المتابعين لهذا الحدث نحو «0711 متابع»، كما بلغ عدد زوار صفحة المؤتمر على موقع المنظمة «3252 زائر».





تاسعاً: ملاحظات ختامية



مجموعة من وسائل الإعلام العربية والدولية. كما لوحظ كثافة الجمهور الواسع الذي تابع فعاليات المؤتمر التي كانت تبث على الهواء مباشرة عبر قنوات اليوتيوب وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة وقد بلغ عدد المتابعين لهذا الحدث نحو «0711 متابع»، كما بلغ عدد زوار صفحة المؤتمر على موقع المنظمة «3252 زائر».

لقد ساهمت هذه المشاركة الواسعة من الاطراف المختلفة من المهتمين بشؤون الطاقة، وكذلك الحضور اللامسبوق في نجاح المؤتمر وتحقيق الاهداف المرجوة منه بشهادة الجميع.

ومن خلال متابعة كلمات ومداخلات أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة يتضح لنا جليا التأكيدات على النقاط التالية:

توفيرها في جناح المكتبة لهذا الغرض. من خلال عملية الرصد والمتابعة الاعلامية لهذا الحدث العربي الهام، لوحظ الحضور المتميز لأصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولين عن النفط والطاقة، ورؤساء وفود يمثلون (17) دولة عربية، وهو عدد غير مسبوق.

كما حضر فعاليات المؤتمر، الذي يعقد في مثل هذا التوقيت الذي تشهده في صناعة الطاقة تطورات وتحديات غاية في الاهمية، عدد من كبار المسؤولين في المنظمات والمؤسسات العربية، والهيئات الإقليمية والدولية، كمنظمة أوبك ومنتدى الدول المصدرة للغاز ومنظمة منتجي البترول الافارقة والمركز الياباني، كما حضر فعالياته نخبة من الخبراء المتخصصين وممثلين لشركات ومراكز بحوث عربية وأجنبية، وقد قامت بتغطية فعاليات المؤتمر

- أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز تواجه العديد من التحديات في المستقبل، تتمثل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، وهو ما يتطلب توازناً دقيقاً بين الأهداف المختلفة؛ مثل: خفض الانبعاثات، وتوفير الطاقة واستدامتها والقدرة على تحمل تكاليفها.
- أهمية الحفاظ على الطاقة الأحفورية كسلعة استراتيجية ورئيسية لدخل العديد من الدول العربية. مع التأكيد على رفض المطالبات الغربية بوقف الاستثمار في النفط والغاز، كونها تتناقض مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة السبعة عشر، وأن مصادر الطاقة المتجددة وحدها ليست الحل الوحيد لتحولات الطاقة بسبب طبيعتها المتقطعة والاحتياج المستمر لمشتقات النفط والغاز.
- أهمية دعم مصادر ومشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، وضرورة الحفاظ على الطاقة الأحفورية كسلعة استراتيجية للدول المنتجة لاعتماد اقتصاداتها على هذا المصدر مورداً رئيسياً لدخلها، وأهمية العمل على تقليل الانبعاثات، والحفاظ على البيئة، وضرورة معالجة مسألة الانبعاثات، عبر تطوير الحلول التقنية والرقابة الدولية.
- توفير كل الامكانيات والتقنيات المتطورة للدول النامية التي هي بحاجة إليها إذا كان الهدف هو الحد من الانبعاثات وليس استهداف للوقود الأحفوري. والتأكيد على أهمية إيجاد حلول لقضية تحولات الطاقة بما يتوافق مع خصوصيات كل دولة فليس هناك حل أحادي لقضية تحول الطاقة يناسب الجميع فهناك العديد من الحلول المتاحة والتي تناسب كل دولة.
- وفي الختام بعث سعادة المهندس جمال عيسى اللوغانى، الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ببرقية إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، عبر فيها عن شكر وتقدير أصحاب السمو والمعالي الوزراء ورؤساء الوفود لتفضله برعاية المؤتمر. كما وجه سعادته الشاء والتقدير لمعالي المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة في دولة قطر، على الجهود التي بذلها في مساعدة منظمة أوابك طوال فترة إعداده للمؤتمر وعلى إدارته المتميزة لأعماله.
- استغلال مصادر الوقود الأحفوري مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة سيعزز إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050 وبذلك ستكون هذه المصادر جزءاً من الحل اتجاه التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية لكل دولة.
- أهمية التعاون بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز لمواجهة الأعباء والمسؤوليات المفروضة عليها، في الوقت الذي يواجه فيه النفط كمصدر رئيسي للطاقة العديد من التحديات، التي تؤثر على نمو الطلب العالمي عليه وعلى أسعاره.
- اعتبار أن التنويع الاقتصادي في الدول العربية يمثل استراتيجية فعالة للتعامل مع المخاطر المحتملة المرتبطة بتحول الطاقة، وعلى أهمية التوازن بين تحقيق التنمية والتحول الطاقى.
- أهمية صياغة رؤية واقعية مبنية على أسس علمية لانتقال عادل ومتوازن مستدام للطاقة منخفضة الكربون خاصة في مواجهة التحديات غير الواقعية التي تدعو إلى الاستغناء عن النفط والغاز مع أهمية تهيئة الظروف الملائمة للتوسع في إنتاج الهيدروجين، كونه سيكون له دور فعال في تحولات الطاقة.
- أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة ضروري، لكن ترك الثروات الطبيعية أمر غير معقول، الأمر الذي يدعو إلى العمل على استخراجها واستخدامها بالطرق المثلى والنظيفة، وأن يكون لكل دولة مزيج مناسب من الطاقة، يحقق التنوع والاستدامة.
- أن تحولات الطاقة يجب أن تكون عادلة ونزيهة وشاملة، خاصة أن العالم يحتاج إلى استثمارات كبيرة في جميع مصادر الطاقة، بما فيها الهيدروكربونات، في ظل تضاعف قيمة الناتج المحلي العالمي بحلول عام 2045 من جهة، ومن ناحية أخرى ارتفاع عدد سكان العالم إلى 9.5 مليارات نسمة بحلول عام 2030 وأن هذه الزيادة تأتي من الدول النامية، ما يعني انتقال 500 مليون نسمة من مناطق نائية إلى مدن جديدة.

مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر: التأكيدات العشر واضحة المعالم



عُقد مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر في مدينة الدوحة، دولة قطر، خلال الفترة 11 - 12 ديسمبر 2023 ميلادية، تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي»، والذي أضحى معلماً من المعالم الهامة في مسيرة العمل العربي المشترك والتعاون في قطاع الطاقة، ومما يعزز من أهميته الحضور اللافت وغير المسبوق لأصحاب السمو والمعالي الوزراء المسؤولين عن النفط والطاقة ممثلين لسبعة عشر دولة عربية.

ومن ضمن ما تم التداول بشأنه من قبل أصحاب السمو والمعالي وزراء الطاقة بشكل مستفيض قضية «تحولات الطاقة» والجهود المبذولة لمواجهة تحدياتها، ومن خلال متابعة كلماتهم ومداخلاتهم يتضح لنا جليا التأكيدات العشر التالية:

أولاً: التأكيد على ان استغلال مصادر الوقود الاحفوري مع التحكم في انبعاثاتها من خلال التقنيات النظيفة سيعزز إمكانية وصول العالم إلى الحياد الصفري المنشود في عام 2050 وبذلك



بقلم: عبد الفتاح دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

ومشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

سابعاً: التأكيد على أن الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط والغاز تواجه العديد من التحديات في المستقبل، تتمثل في كيفية بناء أنظمة طاقة مستدامة وموثوقة، وهو ما يتطلب توازناً دقيقاً بين الأهداف المختلفة؛ مثل: خفض الانبعاثات، وتوافر الطاقة واستدامتها والقدرة على تحمل تكاليفها.

ثامناً: التأكيد على أهمية الحفاظ على الطاقة الأحفورية كسلعة استراتيجية ورئيسية لدخل العديد من الدول العربية. مع التأكيد على رفض المطالبات الغربية بوقف الاستثمار في النفط والغاز، كونها تتناقض مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة السبعة عشر، وأن مصادر الطاقة المتجددة وحدها ليست الحل الوحيد لتحويلات الطاقة بسبب طبيعتها المتقطعة والاحتياج المستمر لمشتقات النفط والغاز.

تاسعاً: التأكيد على أهمية دعم مصادر ومشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، وضرورة الحفاظ على الطاقة الأحفورية كسلعة استراتيجية للدول المنتجة لاعتماد اقتصاداتها على هذا المصدر مورداً رئيسياً لدخلها، وأهمية العمل على تقليل الانبعاثات، والحفاظ على البيئة، وضرورة معالجة مسألة الانبعاثات، عبر تطوير الحلول التقنية والرقابة الدولية.

عاشراً: التأكيد على توفير كل الامكانيات والتقنيات المتطورة للدول النامية التي هي بحاجة إليها إذا كان الهدف هو الحد من الانبعاثات وليس استهداف للوقود الأحفوري. والتأكيد على أهمية إيجاد حلول لقضية تحويلات الطاقة بما يتوافق مع خصوصيات كل دولة فليس هناك حل أحادي لقضية تحول الطاقة يناسب الجميع فهناك العديد من الحلول المتاحة والتي تناسب كل دولة.

تأكيدات عشر واضحة لا تشوبها شائبة، وجميعها تصب في مصالح دولنا العربية التي حباها الله بموارد ومصادر متنوعة للطاقة عليها ان تعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل لتكون جزء مهم من الحل إتجاه التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة نظيفة ومستدامة.

ستكون هذه المصادر جزءاً من الحل اتجاه التحول المتوازن والمتدرج والمسؤول نحو مصادر طاقة أكثر ديمومة بشكل يأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات الوطنية لكل دولة.

ثانياً: التأكيد على أهمية التعاون بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز لمواجهة الأعباء والمسؤوليات المفروضة عليها، في الوقت الذي يواجه فيه النفط كمصدر رئيسي للطاقة العديد من التحديات، التي تؤثر على نمو الطلب العالمي عليه وعلى أسعاره.

ثالثاً: التأكيد على اعتبار أن التنويع الاقتصادي في الدول العربية يمثل استراتيجية فعالة للتعامل مع المخاطر المحتملة المرتبطة بتحول الطاقة، وعلى أهمية التوازن بين تحقيق التنمية والتحول الطاقوي.

رابعاً: التأكيد على أهمية صياغة رؤية واقعية مبنية على أسس علمية لانتقال عادل ومتوازن مستدام للطاقة منخفضة الكربون خاصة في مواجهة الخطابات غير الواقعية التي تدعو إلى الاستغناء عن النفط والغاز مع أهمية تهيئة الظروف الملائمة للتوسع في إنتاج الهيدروجين، كونه سيكون له دور فعال في تحويلات الطاقة.

خامساً: التأكيد على أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة ضروري، لكن ترك الثروات الطبيعية أمر غير معقول، الأمر الذي يدعو إلى العمل على استخراجها واستخدامها بالطرق المثلى والنظيفة، وأن يكون لكل دولة مزيج مناسب من الطاقة، يحقق التنوع والاستدامة.

سادساً: التأكيد على أن تحويلات الطاقة يجب أن تكون عادلة ونزيهة وشاملة، خاصة أن العالم يحتاج إلى استثمارات كبيرة في جميع مصادر الطاقة، بما فيها الهيدروكربونات، في ظل تضاعف قيمة الناتج المحلي العالمي بحلول عام 2045 من جهة، ومن ناحية أخرى ارتفاع عدد سكان العالم إلى 9.5 مليارات نسمة بحلول عام 2030 وأن هذه الزيادة تأتي من الدول النامية، ما يعني انتقال 500 مليون نسمة من مناطق نائية إلى مدن جديدة.

* المقال المنشور يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن موقف المنظمة